نيجيريا: قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددى

د. صبحى قنصوة

في عام ١٩٠٠م، أعلنت بريطانيا فرض حمايتها على شمال نيجيريا، وشرعت بعد ذلك فى تنفيذ فرض هذه الحماية بالقوة العسكرية، وتمكنت من ذلك بالفعل عام ١٩٠٣م، وفقد المسلمون فى شمال نيجيريا، وخاصة فى خلافة سوكوتو، استقلالهم وأصبحوا جزءًا مما أصبح يعرف فيما بعد بـــاسم "نيجيريا ". وعندما جاء عام ٢٠٠٠ م، كان الجدل على أشده بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا حول قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، وهو الجدل الذى تطور فى بعض الأحيان إلى مصادمات دامية بين الطرفين، أودت بحياة المئات وأتلفت كثيراً من الممتلكات. وفيما بين عام ١٩٠٠م وعام ٢٠٠٠م، واجه المسلمون فى نيجيريا العديد من القضايا والتحديات، فى مجتمع منقسم على نفسه، ليس فقط من الناحية الدينية، ولكن أيضاً من النواحي الإثنية (العرقية) واللغوية والإقليمية وغيرها.

وتسعى هذه الورقة إلى بحث القضايا والتحديات التى واجهت – وما زالت تواجه – المسلمين فى نيجيريا فى ظل ظروف التعددية في تلك الدولة، وخاصة فى مرحلة ما بعد الاستقلال (منذ عام ١٩٦٠م) – ويتطلب بحث هذه القضايا والتحديات، دراسة الواقع السياسى الاجتماعي الذى يعيش فى ظله المسلمون فى نيجيريا، ومن ثم سوف يتم تناول بعض هذه القضايا والتحديات فى حدود الحيز المتاح لهذه الورقة، وعلى ذلك تنقسم هذه الدراسة إلى مطلبين:

المطلب الأول – حول المسلمين والواقع السياسى الاجتماعي فى نيجيريا.

المطلب الثاني – حول بعض القضايا والتحديات التى يواجهها المسلمون فى ظل
ظروف التعددية في نيجيريا.

المطلب الأول

المسلمون والواقع السياسى والاجتماعي فى نيجيريا

يتناول هذا المطلب ظروف الواقع السياسى والاجتماعي الذى يعيش فى ظله المسلمون فى نيجيريا، وتتضمن هذه الظروف الواقع التعددى للمجتمع النيجيرى، والتطور السياسى وأثره على المسلمين فى نيجيريا والحركات والتنظيمات الإسلامية فى تلك الدولة.

أولاً – الطبيعة التعددية للمجتمع النيجيرى:

١– نشأة نيجيريا كمجتمع تعددى:

تعد نيجيريا دولة مصطنعة، نشأت نتيجة ظرف تاريخى يتمثل فى النشاط الاستعمارى البريطانى فى المنطقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادى. ففى عام ١٨٦١م أسس البريطانيون مستعمرة لهم فى "لاجوس" على ساحل المحيط فى أقصى جنوب غرب نيجيريا الحالية، ومن ثم أخذت بريطانيا فى بسط سيطرتها على بلاد وممالك اليوروبا – فى جنوب غرب نيجيريا الحالية – وعلى بلاد الجماعات القبلية فى جنوب شرق نيجيريا – كجماعات الإيبو والإيجا والإيفيك وغيرهم –. وكانت بريطانيا قد أعلنت فرض حمايتها على هذه المناطق فى أعقاب مؤتمر برلين الشهير (١٨٨٤/١٨٨٥م)، حيث أنشأت " محمية أنهار الزيت "، والتى أصبحت فيما بعد " محمية ساحل النيجر "، ثم تغير اسمها مرة أخرى عام ١٩٠٠م ليصبح " محمية نيجيريا الجنوبية ". وفى نفس العام أعلنت بريطانيا فرض حمايتها على مناطق المسلمين فى شمال نيجيريا الحالية، وخاصة على حمايتها خلافة سوكوتو وإماراتها، وشرعت فى إخضاع هذه المناطق بالقوة العسكرية وتمكنت من ذلك بالفعل عام ١٩٠٦م، حيث ضمت بريطانيا مستعمرة لاجوس إلى محمية نيجيريا الجنوبية ليشكلا ما عرف بـــ " مستعمرة ومحمية

نيجيريا الجنوبية ". وأخيراً فى عام ١٩١٤م، ظهرت نيجيريا إلى الوجود لأول مرة ككيان واحد، عندما أخضعت بريطانيا مناطق سيطرتها فى جنوب وشمال نيجيريا لإدارة واحدة، فيما عرف بـــ " إدماج لوجارد " نسبة إلى فريدريك لوجارد، أول حاكم بريطاني " لمستعمرة ومحمية نيجيريا "، والذى كان له دور رئيسى فى إخضاع هذه المناطق للسيطرة البريطانية. وفيما بعد قسمت بريطانيا هذه المناطق إلى ثلاث مجموعات من المقاطعات: شرقية وغربية (فى جنوب نيجيريا) وشمالية (فى شمال نيجيريا)، وتحولت هذه المقاطعات بعد الحرب العالمية الثانية إلى ثلاثة أقاليم كبيرة، شكلت أساساً للاتحاد الفيدرالى النيجيرى. وفى عام ١٩٦٠، استقلت نيجيريا كدولة اتحادية (فيدرالية) من ثلاثة أقاليم: شمالى وشرقى وغربى، وتضم بين حدودها جماعات متباينة، إثنيا ولغويا ودينيا.. إلخ [١].

٢- أنماط التعددية فى المجتمع النيجيرى:[٢]

ثمة أنماط مختلفة من التعددية فى المجتمع النيجيرى، ومن أهم هذه الأنماط:

أ- التعددية الإقليمية:

هناك تمييز بين الشمال (شمالى نهر النيجر) والجنوب (جنوبى نهر النيجر)، وفى الشمال هناك تمييز بين الشمال الأعلى (المسلم)، والشمال الأدنى (وهو ما يعرف أيضاً بالحزام الأوسط، حيث تعيش أقليات تغلب عليها المسيحية والوثنية)، وفى الجنوب أيضاً هناك تمييز بين مناطق اليوروبا (فى الغرب)، ومناطق الإيبو (فى الشرق) ومناطق الأقليات (فى الوسط)، وقد انقسم النيجيريون فى مناسبات عديدة على أساس انتمائهم الإقليمى.

ب- التعددية الإثنية (العرقية)[٣]:

وهى من أبرز أنماط التعددية وضوحاً فى المجتمع النيجيرى، إن لم تكن أبرزها؛ حيث يعيش فى نيجيريا ما لا يقل عن (٢٠٠) جماعة إثنية. وهذه الجماعات تتفاوت تفاوتاً كبيراً فى حجمها ولغاتها وثقافاتها..فهناك ثلاث جماعات كبرى تشكل نحو ٦٦% من سكان نيجيريا، وهذه الجماعات الثلاث هى:

(١) **الهوسا – فولانى:** فى شمال نيجيريا ويشكلون نحو ٢٩% من السكان، ومعظمهم مسلمون، و يتحدثون لغة الهوسا.

(٢) **اليوروبا:** فى جنوب غرب نيجيريا، ويشكلون نحو ٢٠% من السكان، ويتوزعون بالتساوى تقريباً بين الإسلام و المسيحية، ويتحدثون لغة اليوروبا.

(٣) **الإيبو:** فى جنوب شرق نيجيريا، ويشكلون نحو ١٧% من السكان، ومعظمهم من المسيحيين، ويتحدثون لغة الإيبو.

وبالإضافة إلى هذه الجماعات الثلاث، هناك (٨) جماعات إثنية كبيرة الحجم نسبياً، مثل: الكانورى والنوفى والتيف (فى الشمال) والايدو (فى جنوب الغرب) والاييبيو والايفيك (فى جنوب الشرق)، وتشكل هذه الجماعات الثمانى، بالإضافة إلى الجماعات الثلاث الكبرى، نحو ٩٦% من سكان نيجيريا.

ج- **<u>التعددية الدينية</u>**:[٤]

ينقسم سكان نيجيريا بشكل أساسى – من الناحية الدينية – إلى مسلمين ومسيحيين، ولم يتضمن آخر تعداد رسمى للسكان عام ١٩٩١م أية بيانات عن الديانات. وطبقاً للتعداد السابق والذى أجرى عام ١٩٦٣م، كان المسلمون يشكلون نحو ٤٧,٢ % من سكان نيجيريا، والمسيحيون نحو ٣٤,٥% واتباع

الديانات التقليدية نحو ١٨,٣%، ولكن نظراً لانتشار الإسلام والمسيحية بشكل مضطرد على حساب الديانات التقليدية، يمكن القول، مع نهاية القرن الميلادى العشرين، أن المسلمين يشكلون نحو ٥٣% من سكان نيجيريا والمسيحيين نحو ٣٩%، وأتباع الديانات التقليدية نحو ٨%.

وقد وصل الإسلام إلى بعض مناطق نيجيريا الحالية (فى شمالها وجنوبها الغربى) فى حدود القرن الحادى عشر الميلادى، وبدأ ينتشر بشكل ملموس فى شمال نيجيريا (حيث بلاد الهوسا) منذ القرن الرابع عشر، وفى جنوبها الغربي (حيث بلاد اليوروبا) منذ القرن الثامن عشر، أما فى الجنوب الشرقى (حيث بلاد الإيبو) فلم يبدأ الإسلام فى الانتشار هناك إلا مع النصف الثاني من القرن العشرين.(٥)

أما المسيحية فقد وصلت إلى سواحل نيجيريا الحالية فى النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ولكن لم تبدأ فى الانتشار الفعلى إلا فى القرن التاسع عشر خاصة فى جنوب شرق نيجيريا.(٦)

ومن ثم، فإن معظم سكان شمال نيجيريا من المسلمين، ومعظم سكان جنوبها الشرقى من المسيحيين، أما سكان الجنوب الغربى فينقسمون بالتساوى تقريباً بين الإسلام والمسيحية.

د- <u>التعددية التاريخية والثقافية</u>:

من المعلوم أنه لا يوجد تراث تاريخى مشترك للجماعات المختلفة التى يتكون منها المجتمع النيجيرى المعاصر، حيث خضعت هذه الجماعات عبر تاريخها لنظم سياسية وتجارب تاريخية متباينة ففى الشمال كانت هناك إمارات الهوسا، والتى تحولت إلى خلافة إسلامية (خلافة سوكوتو) خلال القرن التاسع عشر بعد حركة الجهاد التى قام بها الفولانى بزعامة الشيخ عثمان بن فودى، وإلى الشرق من سوكوتو، كانت هناك سلطنة بورنو، وهى

سلطنة إسلامية ظلت قائمة حتى عام ١٨٩٣م عندما احتلتها قوات رابح فضل الله، أما فى الجنوب فكانت هناك ممالك اليوروبا (فى الجنوب الغربى) ونظم قبلية لا مركزية (فى الجنوب الشرقى). وقد اقترن اختلاف التراث التاريخى باختلاف الثقافات السائدة ما بين ثقافات غابية وساحلية فى الجنوب، وثقافات رعوية فى الوسط، وثقافات إسلامية فى الشمال.[٧]

ثانياً – التطور السياسى وأثره على الإسلام والمسلمين فى نيجيريا:

استقلت نيجيريا فى أول أكتوبر عام ١٩٦٠ م، كدولة اتحادية (فيدرالية) تتكون من ثلاثة أقاليم كبيرة، وهى الإقليم الشمالى والإقليم الغربى و الإقليم الشرقى، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية القرن العشرين، مرت نيجيريا بتطورات سياسية ملموسة، وكان لهذه التطورات أثرها على الإسلام والمسلمين فى نيجيريا، ويمكن التمييز فى هذا الشأن بين خمس مراحل على الأقل، وهى:[٨]

- مرحلة الحكم المدنى الأول (١٩٦٠-١٩٦٦)
- مرحلة الحكم العسكرى الأول (١٩٦٦-١٩٧٩)
- مرحلة الحكم المدنى الثاني (١٩٧٩-١٩٨٣)
- مرحلة الحكم العسكرى الثاني (١٩٨٤-١٩٩٩)
- مرحلة الحكم المدنى الثالث (منذ ١٩٩٩)

١- مرحلة الحكم المدنى الأول (١٩٦٠-١٩٦٦) [٩]

وهو ما يعرف أيضاً بالجمهورية الأولى، وخلال هذه المرحلة ظلت نيجيريا دولة اتحادية من ثلاثة أقاليم، أضيف إليها إقليم رابع (وسط الغرب) عام ١٩٦٣م بعد تقسيم الإقليم الغربى. وفى ظل هذا الوضع سيطرت إحدى الجماعات الإثنية الكبرى على أحد الأقاليم النيجيرية: الهوسا فولانى فى

الشمال، والإيبو فى الشرق، واليوروبا فى الغرب، أما على المستوى الاتحادى (الوطنى)، فقد تشكل ائتلاف حاكم من الحزبين الحاكمين فى الشمال (حزب مؤتمر شعب الشمال) والشرق (حزب المؤتمر الوطنى للمواطنين النيجيريين)، أما الحزب الحاكم فى الغرب (جماعة العمل) فقد تزعم المعارضة.

وطبقاً لآليات النظام البرلمانى الذى كان سائداً حينئذ، كان توزيع المقاعد التشريعية يتم طبقاً لعدد السكان، ومن خلال هذه الآليات تمكن المسلمون الشماليون – استناداً إلى قوتهم العددية – من تعزيز مركزهم السياسى على المستوى الاتحادى خلال هذه المرحلة، وذلك لموازنة التفوق النسبى للجنوبيين – خاصة الإيبو المسيحيين – فى مجالات الإدارة والاقتصاد والتعليم الحديث، وذلك بسبب تفاوت التأثير الاستعمارى بين شمال وجنوب نيجيريا.

وبوجه عام، فقد كانت الإقليمية والإثنية هى الطابع المميز للحياة السياسية خلال الجمهورية الأولى، ولم يكن الدين عاملاً بارزاً فى الصراع السياسى، خاصة على المستوى الوطنى (الاتحادى)، إذ رغم أن رئيس الدولة كان مسيحياً (أزيكوى) ورئيس الحكومة الاتحادية كان مسلماً (باعليوة) فإن انتماءهما الإثنى والإقليمى كان هو الأكثر بروزاً، ولكن هذا الوضع وفر للمسلمين فى نيجيريا قاعدة إثنية إقليمية (فى الإقليم الشمالى) لتعزيز مركزهم فى الاتحاد النيجيرى، وكان للحاج أحمد بيللو رئيس وزراء الأقليم الشمالى، دور كبير وإن كان بصورة غير معلنة.[١٠]

٢- **<u>مرحلة الحكم العسكرى الأول (١٩٦٦-١٩٧٩)</u>**[١١]

تبدأ هذه المرحلة بالانقلاب العسكرى الأول الذى قاده الضباط الايبو فى يناير ١٩٦٦م، وفقد خلاله المسلمون عدداً من أبرز قياداتهم فى مقدمتهم

الحاج أحمد بيللو، رئيس وزراء الإقليم الشمالى، وأبو بكر تافوا باعليوه، رئيس الحكومة الاتحادية، وأدت سياسات النظام الجديد (نظام أيرونسى) إلى إثارة مخاوف الشماليين، ومن ثم قاموا بانقلاب مضاد فى يوليو ١٩٦٦م، أسقط نظام أيرونسى، ومن ثم وصل أحد أبناء الأقليات الشمالية – يعقوب جوون – إلى قمة السلطة فى البلاد، وأعقب ذلك أعمال عنف واسعة النطاق ضد الإيبو المهاجرين إلى الشمال وفرار الكثيرين منهم إلى موطنهم الأصلى فى الإقليم الشرقى، وتوترت العلاقات بين حكومة الإقليم الشرقى، التى كان يسيطر عليها الإيبو، والحكومة الاتحادية بقيادة يعقوب جوون. ووصل التوتر إلى حد الأزمة عام ١٩٦٧م بعد قيام نظام جوون بتقسيم الأقاليم النيجيرية الأربعة – بما فيها الإقليم الشرقى – إلى (١٢) ولاية. وفى أعقاب ذلك أعلن الإيبو انفصالهم بالإقليم الشرقى عن نيجيريا و أعلنوا قيام جمهورية بيافرا، وبدأت من ثم الحرب الأهلية النيجيرية، والتى انتهت فى يناير ١٩٧٠ بهزيمة الحركة الانفصالية.(١٢)

وفى يوليو ١٩٧٥، سقط نظام جوون بانقلاب عسكرى قاده محمد مرتضى الله، وبعد مصرع مرتضى فى انقلاب فاشل عام ١٩٧٦م، استمر خلفه، أولوسيجون أوباسنجو على سياسته. وقد وضع نظام مرتضى الله / أوباسنجو برنامجاً لإعادة الحكم المدنى إلى نيجيريا، وتضمن ذلك البرنامج زيادة عدد الولايات النيجيرية إلى (١٩) ولاية، ووضع دستور جديد للبلاد، وإجراء الانتخابات العامة، وتسليم السلطة لحكومة منتخبة، وهو ما تحقق بالفعل فى أول أكتوبر ١٩٧٩م.(١٣)

وبوجه عام فقد أثرت التطورات السياسية خلال مرحلة الحكم العسكرى الأول سلبياً على أوضاع الإسلام والمسلمين فى نيجيريا، فقد فقد المسلمون بعضاً من أبرز قياداتهم فى انقلاب يناير ١٩٦٦، كما أن تقسيم الإقليم

الشمالى إلى ست ولايات عام ١٩٦٧م، أدى إلى تصدع القاعدة الإقليمية الإثنية للمسلمين فى الإقليم، وفى نفس الوقت أدى إلى نشوب الحرب الأهلية عام ١٩٦٧م إلى توقف انتشار الإسلام بين الإيبو، حيث عـــادوا إلى نظراتهم القديمة للإسلام باعتباره دينا للهوسا.(١٤)

وقد ظل الطابع الإقليمى الإثنى هو الطابع المميز للصراع السياسى خلال هذه المرحلة، شأنها شأن سابقتها، ولم يكن الدين عاملاً بارزاً فى ذلك الصراع، وعلى سبيل المثال عندما حاولت دعاية الانفصاليين الإيبو تصوير الحرب الأهلية على أنها حرب بين مسيحيين (يقصدون الانفصاليين) ومسلمين (اتحاديين يريدون فرض هيمنتهم)، كانت هذه الدعاية مجافية للواقع؛ حيث كان قائد القوات الاتحادية (يعقوب جوون) مسيحياً، كما كانت نسبة كبيرة من قواته وأعضاء حكومته من المسيحيين.(١٥)

ولكن شهدت نهاية هذه المرحلة، بروز "الدين" كعامل رئيسى فى الحياة السياسية النيجيرية على المستوى الوطنى. وكانت أعمال الجمعية التأسيسية لدستور الجمهورية الثانية وما شهدته من جدل حاد حول الشريعة الإسلامية والنظام القانونى النيجيرى، تجسيداً ملموساً لهذا التطور الهام، وتأكد هذا التطور خلال المراحل التالية.(١٦)

٣- **مرحلة الحكم المدنى الثاني (١٩٧٩-١٩٨٣)**(١٧)

وتعرف-أيضاً- بالجمهورية الثانية، وتبدأ بتسليم العسكريين للسلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، تزعمها على المستوى الاتحادى الشيخ شاجارى، وهو مسلم شمالى، وتنتهى هذه المرحلة بإسقاط النظام القائم بانقلاب عسكرى قاده محمد بخارى فى آخر ديسمبر عام ١٩٨٣م.

وتميزت هذه المرحلة بظهور شكل من أشكال اقتسام السلطة فى نيجيريا من خلال ما عرف بـــ "مبدأ الطابع الاتحادى " للدولة، والذى كان يتطلب

مراعاة تمثيل الولايات النيجيرية فى تشكيل الحكومة الاتحادية بوزير واحد على الأقل، وكذلك سياسة المناطق Zoning، التى طبقها الحزب الوطنى النيجيرى، أكبر أحزاب الجمهورية الثانية، وبمقتضاها قسمت نيجيريا إلى أربع مناطق تتوزع عليها المناصب الرئيسية فى الدولة. وبناء على هذه السياسة أصبح رئيس الدولة مسلماً من الهوسا فولانى، ونائبة مسيحياً من الإيبو، بينما ذهب منصب رئيس الحزب الوطنى النيجيرى إلى أحد اليوروبا، ومنصب رئيس مجلس الشيوخ إلى واحد من جماعات الأقليات.(١٨)

وبوجه عام، فقد شهدت هذه المرحلة بعض التطورات غير المواتية للإسلام والمسلمين فى نيجيريا، فقد أخفق المسلمون فى تحقيق هدفهم بالنص فى الدستور على إنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية، كما تضمن الدستور بعض النصوص التى تتعارض صراحة مع أحكام الإسلام، كالنص على حرية الاعتقاد بما فيها تغيير الشخص لدينه، والنص على قيام الحكومة بتشجيع الزواج المختلط بين مختلف الجماعات فى نيجيريا. كما شهدت هذه الفترة أيضاً تصاعد العنف الدينى والذى أودى بحياة الآلاف، كما حدث فى كانو – بشمال نيجيريا – عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢.(١٩)

٤- <u>مرحلة الحكم العسكرى الثاني (١٩٨٤-١٩٩٩)</u>

تبدأ هذه المرحلة بالانقلاب العسكرى الذى قاده محمد بخارى (بوهارى) فى آخر ديسمبر ١٩٨٣، والذى أسقط الجمهورية الثانية. ولم يستمر بخارى فى الحكم طويلاً ؛ حيث أطيح به فى انقلاب عسكرى فى أغسطس ١٩٨٥م، قادة إبراهيم بابانجيدا. وبعد ثمانى سنوات فى السلطة، ونتيجة لتعثر برنامج إعادة الحكم المدنى إلى نيجيريا، اضطر بابانجيدا إلى التخلى عن السلطة لحكومة مؤقتة برئاسة أرنست شونيكان. وسرعان ما أطاح سانى أباتشا بهذه الحكومة المؤقتة فى نوفمبر ١٩٩٣م، واستمر فى الحكم حتى وفاته بشكل

مفاجئ فى يونيو ١٩٩٨م، وانتقلت السلطة من ثم إلى عبد السلام أبو بكر، والذى تعهد بإعـــادة الحكم المدنى إلى البلاد خلال عام، وهو ما تحقق بالفعل فى مايو ١٩٩٩. (٢٠)

وشهدت هذه المرحلة بعض التطورات التى أكدت بروز دور الإسلام – والدين عموماً – فى الحياة السياسية النيجيرية على المستوى الوطنى. ومن أهم هذه التطورات برنامج التحول الديمقراطى فى عهد بابانجيدا، والذى بدأ عام ١٩٨٦م، ولكنه أخفق عام ١٩٩٣م بعد أن أوشك أن يصل إلى نهايته، فقد ثار الجدل من جديد عام ١٩٨٨م حول إنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية، وذلك خلال مناقشات الجمعية التأسيسية لمشروع الدستور الجديد. وقبل ذلك برز العامل الدينى عند توزيع المناصب العليا فى هذه الجمعية التأسيسية، فقد كان رئيس الجمعية من الإيبو المسيحيين، ونائبه من الهوسا فولانى المسلمين، وكان أمين الجمعية من جماعات الأقليات، ولم يبق إلا اختيار ممثل لليوروبا – الجماعة الكبرى – فى جنوب غرب نيجيريا، والتى يتساوى فيها عدد المسلمين والمسيحيين تقريباً – حيث اقترح الأعضاء المسلمون أن يكون ممثل اليوروبا فى الهيئة العليا للجمعية مسلماً، وهو لطيف أديجبتى، بينما اقترح الأعضاء المسيحيون ممثلاً مسيحياً، هو أولوفيمى أولوتوبى، وتوقفت أعمال الجمعية التأسيسية عدة أيام لهذا السبب، ولم تخرج الجمعية من هذا المأزق إلا بتدخل رئيس الدولة، حيث اقترح عدم اختيار ممثل لليوروبا فى الهيئة العليا للجمعية.(٢١)

كذلك، وفى سياق التنافس الدينى على السلطة، ومع اتجاه نظام بابانجيدا للأخذ بنظام الحزبين بدلا من التعدد الحزبى، أعلن أبو بكر غومى – أحد القيادات الإسلامية البارزة حينئذ– عام ١٩٨٧م أن المسلمين لن يتسامحوا إذا أصبح رئيس البلاد مسيحياً، وأن ذلك يمكن أن يحدث فقط بالقوة أو بانقلاب

عسكرى. ورداً على ذلك هدد كبير أساقفة لاجوس بحرق البلاد إذا أصر المسلمون على هذا الموقف. وفى أوائل التسعينيات ومع اقتراب إجراء انتخابات رئاسة البلاد على أساس نظام الحزبين، ثار الجدل من جديد حول الانتماء الدينى للمرشحين، فبعد الإعلان عن ترشيح مسلمينْ. أحدهما شمالى والآخر جنوبى، كمرشحين لرئاسة البلاد عن الجزبين الوحيدين فى ذلك الحين، طالبت العديد من المؤسسات المسيحية فى نيجيريا أن يكون مرشحا الحزبين لمنصب الرئيس من المسيحيين، وبالفعل اختار أحد الحزبين مرشحا مسيحياً لمنصب نائب الرئيس. وأجريت الانتخابات بالفعل عام ١٩٩٣، وفاز بها مشهود أبيولا، وهو مسلم من اليوروبا، وكانت هذه أول مرة يفوز بها جنوبى برئاسة نيجيريا من خلال الانتخابات، ولكن نظام بابا نجيدا لم يعترف بنتائج هذه الانتخابات، ومن ثم تم إلغاؤها، وهو ما فتح الباب أمام انهيار برنامج التحول الديمقراطى الذى بدأه نظام بابا نجيدا عام ١٩٨٦م.[٢٢]

٥- **مرحلة الحكم المدنى الثالث (منذ مايو ١٩٩٩).**[٢٣]

تبدأ هذه المرحلة بانتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة فى مايو ١٩٩٩م، وشهدت هذه المرحلة – لأول مرة – انتخاب رئيس جنوبى مسيحى لنيجيريا، وهو أولوسيجون أوباسانجو (من اليوروبا) ويرجع انتخابه – ضمن عوامل أخرى – إلى رصيده الشعبى الذى تمتع به منذ أن كان رئيساً للحكومة العسكرية التصحيحية التى سلمت السلطة للمدنيين بعد الانتخابات العامة عام ١٩٧٩م. ويشار هنا إلى أنه على مدى (٢٠)عاماً –منذ ١٩٧٩ حتى ١٩٩٩ – كان رؤساء نيجيريا من المسلمين الشماليين، مدنيين وعسكريين، عدا عدة أشهر عام ١٩٩٣م (حكومة إرنست شونيكان). كما شهدت هذه المرحلة تصاعد الجدل بين المسلمين والمسيحيين حول تطبيق الشريعة بشكل كامل فى بعض ولايات الشمال، وهو الجدل الذى اتسع ليشمل

قضايا عديدة حول علاقة الدين بالدولة فى نيجيريا، وطبيعة الاتحاد النيجيرى، وما يتعرض له من مخاطر تهدد بقاءه فى حالة نشوب حرب دينية فى البلاد.

ثالثاً – الحركات والتنظيمات الإسلامية فى نيجيريا

فى ظل ظروف التعددية والتحديات التى واجهت – وما زالت تواجه – المسلمين فى نيجيريا، ظهرت العديد من الحركات والتنظيمات الإسلامية. وباستثناء الطرق الصوفية التقليدية، فقد ارتبط ظهور الحركات والتنظيمات الإسلامية فى نيجيريا بتطورات وتحديات المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستقلال، ومن أهم هذه الحركات والتنظيمات:(٢٤)

١- **الطرق الصوفية:**

وأكثرها انتشاراً الطريقة القادرية (المنسوبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلانى المتوفى فى القرن السادس الهجرى، الثاني عشر الميلادى)، تليها الطريقة التيجانية (المنسوبة إلى أبى العباس أحمد التيجانى المتوفى فى القرن الثاني عشر الهجرى، الثامن عشر الميلادى). وكلتا الطريقتين واسعتا الانتشار فى نيجيريا، وكان لهما دور هام فى نشر الإسلام فى هذه الأنحاء، إلا أن العلاقات بين أتباعهما لم تكن ودية دائماً ؛ حيث شابها التوتر والصراع فى مناسبات عديدة، كما حدث عام ١٩٦٥م، فى شمال نيجيريا، حيث قتل عدد من الأشخاص فى مصادمات بين الطرفين، من بينهم (١١) رجل شرطة. وساعد على ازدياد التوتر بين الطريقتين فى ذلك الحين تحيز الإدارة المحلية بالإقليم الشمالى ضد أتباع الطريقة التيجانية ؛ وذلك بسبب انتماء القيادات التقليدية فى الإقليم، بمن فيهم سلطان سوكوتو، إلى الطريقة القادرية، إلا أن كلتا الطريقتين قد عملت على توحيد صفوفهما منذ أواخر

سبعينيات القرن العشرين، بعد ظهور جماعة " إزالة البدعة وإقامة السنة "، والتى اعتبرتها الطريقتان عدواً مشتركاً لهما.[٢٥]

٢- **جمعية الطلاب المسلمين:**

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٥٤م، فى مدينة لاجوس – بجنوب نيجيريا – على يد بعض طلاب اليوروبا المسلمين، ولكن سرعان ما امتد نشاطها إلى شمال البلاد. ففى عام ١٩٥٧م، حضر بعض المندوبين الشماليين المؤتمر السنوى للجمعية فى "عليزا" بجنوب نيجيريا، وفى عام ١٩٦٠، عقدت الجمعية أول مؤتمر سنوى لها فى الشمال، فى مدينة زاريا، وتولى أحد الشماليين الأمانة العامة للجمعية، كما عقد مؤتمر آخر للجمعية فى شمال نيجيريا فى مدينة كانو عام ١٩٦٦م، وكان لهذه الجمعية دور رئيسى فى النشاط الإسلامى بين الطلاب النيجيريين منذ أواسط السبعينيات من القرن العشرين.

٣- **جماعة نصر الإسلام:**

تأسست هذه الجماعة عام ١٩٦٢م، وكان للحاج أحمد بيللو، رئيس وزراء الإقليم الشمالى حينئذ، الدور الحاسم فى إنشاء هذه الجماعة، والتى ضمت فى عضويتها القيادات الإسلامية فى الإقليم حينئذ، وفى مقدمتهم سلطان سوكوتو، وكبير قضاه الإقليم والعلماء والأمراء وغيرهم. وكان من بين أهداف الجماعة نشر الإسلام بشكل منظم فى نيجيريا من خلال إعداد وتدريب الدعاة ودفع رواتب لهم، بالإضافة إلى نشر التعليم الإسلامى الحديث وبذل الجهود لتوحيد صفوف المسلمين فى سائر أنحاء نيجيريا. وتأثر نشاط الجماعة بوفاة مؤسسها وراعيها الحاج أحمد بيللو خلال الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٦م،

ولكن سرعان ما استردت الجماعة نشاطها بعد نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٧١م.

٤- **المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:**

أنشئ هذا المجلس عام ١٩٧٤م، عقب اجتماع عقد فى كادونا – بشمال نيجيريا – دعت إليه جماعة نصر الإسلام، وحضره ممثلون عن الجمعيات والتنظيمات الإسلامية فى نيجيريا.، وكان الهدف من اجتماع كادونا إنشاء تنظيم موحد يضم أشتات الجمعيات والتنظيمات الإسلامية فى نيجيريا، وهو ما تحقق بالفعل بإنشاء " المجلس الأعلى للشئون الإسلامية " والذى اتخذ من عاصمة البلاد مقراً له، وله هيكل تنظيمى يتكون من عدة هيئات ولجان، أهمها: المجلس العام، وأمانة المجلس، ولجنة الفتوى، واللجان العامة، واللجان الفرعية، وسلطان سوكوتو هو الرئيس العام للمجلس، ونائبه الأول شيخ بورنو، وهناك نواب لرئيس المجلس فى الولايات النيجيرية، ويسعى المجلس إلى تحقيق أهداف عديدة، منها: تعزيز الأخوة والتعاون بين المسلمين داخل وخارج نيجيريا، ورعاية وحماية مصالح الإسلام والمسلمين فى نيجيريا، وأن يكون المجلس قناة للاتصال بالحكومة فيما يتصل بالشئون الإسلامية، والعمل على توحيد الأعياد والطقوس الإسلامية فى نيجيريا، وإنشاء وإدارة المساجد فى سائر أنحاء البلاد ...إلخ.

٥- **جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة:**

أنشئت هذه الجماعة عام ١٩٧٨م، فى مدينة "جوس" بشمال نيجيريا، على يد إسماعيل إدريس، وبرعاية الشيخ أبو بكر غومى، أحد كبار دعاة وعلماء الإسلام فى نيجيريا حينئذ. وتسعى الجماعة كما يبدو من اسمها، إلى إزالة البدع التى انتشرت بين المسلمين فى نيجيريا، وخاصة بين أتباع الطرق الصوفية، وإعادة المسلمين إلى المنابع الأولى للإسلام، أى القرءان والسنة.

ومن ثم فقد توترت الأجواء بين جماعة إزالة البدعة والطرق الصوفية، وخاصة الطريقة القادرية واسعة الانتشار فى شمال نيجيريا، حيث وقعت احتكاكات عنيفة بين الطرفين فى أكثر من مناسبة، كما حدث عام ١٩٧٨م فى ولايتى الهضبة وباوتشى، وكما حدث فى بلدة زورو بشمال نيجيريا عام ١٩٨٨م، حيث قتل ثلاثة أشخاص ودمر نحو(٥٠) منزلاً نتيجة مصادمات عنيفة بين الطرفين للسيطرة على المسجد الكبير بالبلدة، وقد بذلت جماعة نصر الإسلام والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى نيجيريا جهوداً لاحتواء التوتر بين الفريقين للحيلولة دون اتساع شقة الخلاف بينهما.[٢٦]

٦- **<u>حركة مايتاتسين</u>:**

وهى جماعة شديدة التطرف والعنف، كان يتزعمها محمد ماروا، المعروف بمايتاتسين، تم ترحيله عن نيجيريا عام ١٩٦٢م، ثم عاد إلى مدينة كانو، بشمال نيجيريا عام ١٩٦٧م، حيث اعتقل عام ١٩٧٢م، ثم أفرج عنه عام ١٩٧٥م، وزاد نفوذه بين أتباعه، وفى عام ١٩٨٠م، قام مايتاتسين وأتباعه بأعمال قتل وتدمير واسعة النطاق فى مدينة كانو، دون تمييز بين مسلم وغير مسلم، رجل أو امرأة، طفل صغير أو شيخ كبير، واضطرت السلطات النيجيرية إلى استخدام الجيش لقمع التمرد، حيث قتل عدة آلاف من الأشخاص بما فيهم مايتاتسين نفسه، ولكن تكررت أعمال العنف منْ جانب من ظل على قيد الحياة من أتباعه، كما حدث فى ريجاسا ومايدوجورى عام ١٩٨٢م، ويولا عام ١٩٨٤م وجومبى عام ١٩٨٥م.[٢٧]

وقد نشأ جدل كبير حول حقيقة حركة مايتاتسين، وعما إذا كانت حركة إسلامية من عدمه، حيث كان مايتاتسين نفسه معلماً للقرءان، إلا أن أعمال القتل والتدمير التى قام بها أتباعه ضد المسلمين دون تمييز قد أثارت الشكوك حوله هو وحركته، خاصة وأن تقرير لجنة التحقيق التى تم تشكيلها بعد

أحداث كانو عام ١٩٨٠م، قد ذكر أن مايتاتسين قد ادعى النبوة واحتقر القرءان الكريم، وأنكر نبوة النبى صلى الله عليه وسلم. ورغم ما يحيط بهذه الحركة من غموض، فإنها تعتبر فى النهاية حركة تمرد ضد كل سلطة، سياسية أو دينية، وضد كل ما هو قائم ومستقر،من معتقدات دينية ونظم سياسية واجتماعية.[٢٨]

٧- **<u>حركات وتنظيمات أخرى</u>**:[٢٩]

ومن أهمها:

أ-الأحمدية: والتى دخلت نيجيريا خلال عشرينيات القرن العشرين فى ظل الحكم الاستعمارى، ويؤمن أتباعها بنبوة مؤسسها "غلام أحمد"، واعتمدت فى نشر أفكارها على إنشاء المدارس والمستشفيات. وانشقت عن الأحمدية حركة جديدة عرفت باسم "الحركة الأحمدية النيجيرية "، والتى غيرت اسمها عام ١٩٧١ إلى "أنوار الإسلام " وقطعت صلتها بالأحمدية.

ب -جماعة أنصار الدين: واعتمدت فى نشاطها على إنشاء المدارس الإسلامية الحديثة لمواجهة نشاط الإرساليات المسيحية فى المجال التعليمى.

ج - الرابطة الإسلامية النيجيرية ورابطة الدعوة الإسلامية النيجيرية، وهى من التنظيمات التى نشطت فى بلاد اليوروبا، فى جنوب غرب نيجيريا.

ويشار هنا إلى أن النشاط التنظيمى الدينى فى نيجيريا لا يقتصر على المسلمين فقط، حيث أنشأ المسيحيون أيضاً العديد من الهيئات والتنظيمات منها:[٣٠]

أ-المجلس المسيحى النيجيرى: أنشئ عام ١٩٢٩م، وحاولت بعض الكنائس الأعضاء فى المجلس إنشاء " اتحاد الكنائس النيجيرية " عام ١٩٦٥م، وهو ما اعتبره البعض رد فعل على إنشاء جماعة نصر الإسلام عام ١٩٦٢م.

ب –الرابطة المسيحية النيجيرية: أنشئت عام ١٩٧٦م، لتكون أساساً لوحدة الكنيسة فى نيجيريا وأن تكون إطاراً للتشاور والعمل المشترك، ونشر العقيدة المسيحية، و الدفاع عن مصالح المسيحيين فى نيجيريا، ويعتبر بعض الدارسين أن إنشاء الرابطة المسيحية النيجيرية جاء رداً على إنشاء " المجلس النيجيرى الأعلى للشئون الإسلامية " عام ١٩٧٤م، كما نظرت إليها الحكومة باعتبارها متحدثاً رسمياً باسم المسيحيين فى نيجيريا، وتعتبر طرفاً رئيسياً فى القضايا المثارة بين المسلمين والمسيحيين هناك. وتتخذ الرابطة خطاً متشدداً تجاه الإسلام ودوره فى الحياة العامة فى نيجيريا، ومن هنا وصفها أحد العلماء المسلمين النيجيريين بأنها حزب سياسى بديل أو تحت التأسيس.(٣١)

ج – حركات وتنظيمات مسيحية أخرى: مثل حركة " المولود من جديد"، وحركة "الأحد الأفضل"، و"جمعية مملكة الرب "، وحركة " إخوان النجمة والصليب "، وهى حركات متشددة غالباً تجاه مخالفيها من المسيحيين أو المسلمين على السواء.

المطلب الثاني

المسلمون وقضايا وتحديات التعددية فى نيجيريا

واجهت المسلمين فى نيجيريا – وما زالت تواجههم – العديد من القضايا والتحديات فى ظل ظروف التعددية فى تلك الدولة، ومن أهم هذه القضايا والتحديات: قضية العلاقة بين الدين والدولة، وقضية مكانة الشريعة فى النظام القانونى النيجيرى، وقضية التوتر والعنف الدينى.

أولا – قضية العلاقة بين الدين و الدولة

نشأ الجدل حول هذه القضية بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا نتيجة غموض وعدم وضوح المبادئ التى تحكم العلاقة بين الحقيقتين السياسية والدينية، بالإضافة إلى اختلاف التقاليد الإسلامية عن التقاليد المسيحية فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة، فبينما تنظر التقاليد الإسلامية إلى هذه العلاقة فى إطار أن الإسلام دين ونظام شامل للحياة، وبالتالى لا يمكن الفصل بين الدين وأى جانب من جوانب الحياة، تنظر التقاليد المسيحية إلى هذه العلاقة فى إطار أن " ما لله لله وما لقيصر لقيصر "، وتتقبل بالتالى فكرة الفصل بين الدين والدولة. أدى هذا الاختلاف فى التقاليد وغموض المبادئ التى تحكم العلاقة بين الحقيقتين السياسية والدينية فى نيجيريا إلى متناقضات عديدة فى هذه العلاقة من جهة، وتزايد الجدل بين المسلمين والمسيحيين هناك حولها من جهة أخرى.(٣٢)

فإذا نظرنا إلى الدساتير النيجيرية المتعاقبة منذ دستور الاستقلال عام ١٩٦٠م والدستور الجمهورى عام ١٩٦٣م، ثم دستور الجمهورية الثانية عام ١٩٧٩م، ودستور١٩٩٠م، ودستور الجمهورية الثالثة عام ١٩٩٩م، نجد أن هذه الدساتير لم تنص صراحة على علمانية الدولة النيجيرية أو الفصل بين الدين والدولة، وإن كان دستور ١٩٧٩ والدساتير اللاحقة، قد نصت على أنه " لن تتبنى حكومة الاتحاد أو حكومات الولايات أى دين كدين للدولة ". وفى نفس الوقت نصت جميع هذه الدساتير على تضمين نظام المحاكم الشرعية الإسلامية – فى حدود معينة – فى إطار النظام القضائى النيجيرى، كما نصت على مبدإ الحرية الدينية،ومبدإ الاتحادية " الفيدرالية "، بما يعنيه من احترام الخصوصيات الثقافية والدينية لأقاليم وولايات الاتحاد.(٣٣)

إلا أنه ورغم عدم النص صراحة على علمانية الدولة فى الدساتير النيجيرية، فقد كان الطابع العلمانى هو الطابع المميز – فى ظاهر الأمر – للأبنية السياسية الموروثة منذ أيام الاستعمار البريطانى. ولكن هذا الطابع العلمانى كان يتناقض تناقضاً واضحاً مع التوجهات الدينية العميقة فى المجتمع النيجيرى، وظهر هذا التناقض منذ ما قبل الاستقلال، حيث وجدت الدولة نفسها تتدخل بشكل متزايد فى الشئون الدينية، حتى وإن لم تكن راغبة فى ذلك. وهو ما يبدو مثلا فى تنظيم حج المسلمين إلى مكة، ذلك أنه رغم أن الحج شأن دينى إلا أن تنظيمه لا يمكن تركه للأفراد أو الهيئات غير الحكومية، وذلك لأنه نشاط يتم خارج حدود الدولة، وهو ما يتطلب تدخلها فى تحديد عدد الذين يسمح لهم بالحج، وتنظيم سفرهم، وتغيير العملة، وفرض رسوم وجمارك وإجراء اتصالات دبلوماسية. ومن ثم بدأت الحكومات النيجيرية تتدخل فى تنظيم الحج منذ عام ١٩٥٥م–من جانب حكومة الإقليم الشمالى حينئذ – ثم من جانب الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) منذ عام ١٩٥٨م.(٣٤)

ومن ثم، وفى ظل هذه المتناقضات، ثار الجدل فى أكثر من مناسبة بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وهو ما ظهر واضحاً من خلال إعداد مشروع دستور ١٩٧٩م، فقد اقترحت لجنة وضع مشروع الدستور، والتى بدأت عملها عام ١٩٧٥م، النص على أن "نيجيريا دولة واحدة ذات سيادة غير قابلة للتقسيم، علمانية ديموقراطية اشتراكية "، وفى أعقاب ذلك ثارت مناقشات ومجادلات فى الجامعات وأجهزة الإعلام، حول ما إذا كان من المناسب وصف نيجيريا بأنها " دولة علمانية "، حيث رفض المسلمون ذلك، سواء كانت العلمانية بمعنى الدنيوية أو بمعنى الفصل بين الدين والدولة. ومن ثم طالب المسلمون لجنة وضع

مشروع الدستور بحذف عبارة " دولة علمانية " ووضع عبارة " دولة متعددة الأديان " بدلاً منها، بل إن بعض القيادات الإسلامية النيجيرية، وخاصة العلماء، تعتبر أن " الدولة الدينية " – على نمط الدولة التى أسسها الشيخ عثمان بن فودى أوائل القرن التاسع عشر – تعتبر الشكل المثالى لنيجيريا الحديثة، وعلى الجانب الآخر، دافع المسيحيون وخاصة " الرابطة المسيحية النيجيرية " عن مبدأ الدولة العلمانية والفصل بين الدين والدولة، وعدم تدخل الدولة فى الشئون الدينية إلا فى أضيق الحدود وبما تقتضيه الضرورة، واعتبروا أن رفض المسلمين لمبدأ العلمانية يعبر عن عزمهم على تحويل نيجيريا إلى دولة إسلامية.(٣٥)

كذلك، فقد ألقت قضية العلاقة بين الدين والدولة بظلالها على علاقات نيجيريا الخارجية، فبينما يحتفظ المسلمون النيجيريون بعلاقات خاصة بالعالم الإسلامى، وخاصة السعودية من خلال برامج الحج والمعونات التى تقدمها للمسلمين فى نيجيريا، فإن المسيحيين النيجيريين أكثر ارتباطاً بالعالم الغربى و إسرائيل. وعندما قطعت نيجيريا علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل عام ١٩٧٣،، انتقد المسيحيون هناك هذه الخطوة، وقد أسفر الجدل حول هذا الموضوع إلى عودة العلاقات بين الدولتين عام ١٩٩٢م ؛ حيث يعتبر المسيحيون أن القدس تمثل لهم ما تمثله مكة بالنسبة للمسلمين.(٣٦)

وفى عام ١٩٨٦م، ثارت ثائرة المسيحيين النيجيريين بعدما أصبحت نيجيريا عضواً عاملاً – وكانت قبل ذلك عضواً مراقباً – فى " منظمة المؤتمر الإسلامى "؛ حيث اعتبر أولئك الذين يتحدثون عن مخطط لأسلمة نيجيريا، أن هذه الخطوة قد عجلت بقرب تحقق الكابوس الذى يؤرقهم، وهو إعلان نيجيريا دولة إسلامية. ومع ازدياد غضب المسيحيين وإصرارهم على انسحاب نيجيريا من المنظمة الإسلامية، تم تشكيل لجنة للبت فى هذا الأمر،

إلا أن هذه اللجنة انقسمت على نفسها على أساس دينى. وعندما قدمت تقريرها لم تتمكن من حسم الموضوع، فقد أصر الأعضاء المسيحيون فى اللجنة على ضرورة انسحاب نيجيريا غير المشروط من المنظمة لأن ذلك يجعلها دولة إسلامية، بينما حاول الأعضاء المسلمون التمييز بين " الدولة الإسلامية "، وهى دولة تحكمها الشريعة الإسلامية، و "البلد الإسلامى "، وهو بلد يعيش فيه مسلمون، ومن ثم فإن عضوية نيجيريا فى منظمة المؤتمر الإسلامى يأتى من اعتبارها بلداً إسلامياً وليس من اعتبارها دولة إسلامية.(٣٧)

وقد امتد الجدل حول العلاقة بين الدين والدولة فى نيجيريا ليشمل موقف الدولة من الشئون الدينية عموماً، فقد اعتبر المسيحيون أن تدخل الدولة فى تنظيم حج المسلمين إلى مكة يتعارض مع مبدإ العلمانية، وطالبوا بالمعاملة بالمثل بالنسبة لحج المسيحيين إلى الديار المقدسة. وتحقق مطلبهم بالفعل بإنشاء " مجلس رفاهية الحجاج " المسيحيين الذين يرغبون بزيارة القدس وروما، وعندما خصصت الحكومة الاتحادية قطعة أرض للمسلمين لبناء مسجد جامع فى العاصمة الاتحادية الجديدة "أبوجا"، تم تخصيص قطعة مماثلة للمسيحيين، وعندما رصدت الحكومة النيجيرية مبلغ(١٠)ملايين نايرا (العملة النيجيرية) لبناء المسجد، طالب المسيحيون بمبلغ مماثل. ورغم ذلك تشكو العديد من المنظمات المسيحية من وجود تفرقة ضد المسيحيين فيما يتعلق بدور الدولة فى الشئون الدينية، وتشير على سبيل المثال إلى تلكؤ الحكومة فى تخصيص قطعة الأرض والمبلغ المذكورين أعلاه لبناء المركز المسيحى فى أبوجا.(٣٨)

وعلى أية حال، فإن الجدل بين المسلمين والمسيحيين حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة فى نيجيريا لم يتوقف، وعاد ذلك الجدل ليشتد من جديد مع

اتجاه بعض ولايات الشمال النيجيرى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً منذ عام ١٩٩٩م.

ثانياً: قضية مكانة الشريعة الإسلامية فى النظام القانونى النيجيرى:

هذه القضية ذات خلفيات وأبعاد عديدة، وسنتناول- أولاً- خلفيات هذه القضية، ثم بعد ذلك نتناول أبعادها على المستوى الاتحادى (الفيدرالى) ومستوى الولايات.

١- **خلفيات القضية:**

ترجع خلفيات هذه القضية إلى فترة ما قبل الاستعمار، وتحديداً خلال القرن التاسع عشر الميلادى، حيث كان الإسلام يشكل أساس النظام السياسى الاجتماعي فى شمال نيجيريا، وخاصة فى خلافة سوكوتو، ومن ثم كانت الشريعة الإسلامية أساس النظام القانونى فى ذلك الحين. أما فى جنوب نيجيريا الحالية فلم يقدر للإسلام هذه المكانة التى كانت له فى الشمال ؛ وذلك لعدم انتشار الإسلام أصلاً فى الجنوب الشرقى (بلاد الإيبو). أما فى الجنوب الغربى (بلاد اليوروبا)، فقد حال النشاط الاستعمارى البريطانى دون قيام الإسلام بدور ملموس فى النظام السياسى الاجتماعي هناك، باستثناء إمارة إيلورين الإسلامية، التى تأسست عام ١٨٢١م.(٣٩)

وبخضوع شمال نيجيريا – وجنوبها – للاستعمار البريطانى مع بدايات القرن الميلادى العشرين، تراجعت مكانة الشريعة الإسلامية، مع تراجع أهمية المؤسسات الأهلية عموماً. وفى عام ١٩٣٣م، قامت الإدارة الاستعمارية بإعادة تنظيم المحاكم الشرعية فى الشمال، وفى هذا السياق، أنشئت " محكمة الاستئناف الإسلامية " والتى تغير اسمها قبيل الاستقلال عام ١٩٦٠م إلى " محكمة الاستئناف الشرعية "، كما قامت الإدارة الاستعمارية عام ١٩٥٨م بتشكيل لجنة قانونية عرفت بـــ" لجنة أبو رانار " لإعادة تنظيم

النظام القضائى فى الشمال، وأوصت هذه اللجنة فى تقريرها بأن يقتصر اختصاص المحاكم الشرعية على الأحوال الشخصية للمسلمين، وبعض حالات القانون المدنى حيث يكون ذلك ممكناً، وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٧م.[٤٠]

ففى ذلك العام، تم تقسيم الإقليم الشمالى إلى(٦) ولايات (شأنه شأن الجنوب)، وأصيب نظام المحاكم الشرعية فى الإقليم بدرجة من الخلل؛ حيث لم تعد هناك – لأول مرة – محكمة استئناف شرعية واحدة تستأنف أمامها أحكام المحاكم الأدنى فى الإقليم كله، ولكن قامت بعض الولايات بإنشاء محاكم استئناف شرعية فيها، ولم يكن من الممكن إنشاء محكمة استئناف شرعية واحدة للولايات الست ؛ حيث كان ذلك معناه الاعتراف باستمرار الإقليم الشمالى السابق، وهو ما لم يكن مقبولاً من النظام العسكرى الحاكم حينئذ (نظام يعقوب جوون). وإزداد الوضع سوءًا بتقسيم الولايات الشمالية الست إلى (١٠) ولايات عام ١٩٧٦م فى ظل نظام مرتضى الله / أوباسنجو، وقد أتيحت للمسلمين الفرصة للبحث عن مخرج لهذا الوضع مع اتجاه البلاد للعودة للحكم المدنى منذ تولى نظام مرتضى الله / أوباسنجو السلطة عام ١٩٧٥م.[٤١]

٢- **<u>قضية الشريعة على المستوى الاتحادى</u>: الخلاف حول إنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية:**

تفجر الخلاف حول القضية عام ١٩٧٨م، خلال أعمال الجمعية التأسيسية لدستور عام ١٩٧٩م، واتخذت القضية أبعاداً رمزية زادت من خطورتها، وسيطرت على ماعداها من أعمال الجمعية لدرجة أن أحد أعضائها قد ذكر بأنه بمجرد الانتهاء من قضية الشريعة يمكن القول إن أعمال الجمعية قد انتهت بالفعل.[٤٢]

وقبل تفجر الخلاف حول هذه القضية فى الجمعية التأسيسية عام ١٩٧٨م، واجهت لجنة وضع مشروع الدستور عدداً من الإشكاليات المتعلقة بمكانة الشريعة فى النظام القانونى النيجيرى، منها ما يتصل بالوحدة والتعدد فى النظام القانونى، وما يتصل بذلك من مبدأ المساواة القانونية، وانتهت اللجنة إلى إقرار مبدأ التعدد، وأوصت– من ثم– بوجود ثلاثة أنواع من المحاكم فى الولايات، وهى:المحاكم الوضعية والمحاكم العرفية والمحاكم الشرعية (طبقاً لما تقرره المجالس التشريعية فى الولايات)، ولكل من هذه المحاكم محكمة استئناف على مستوى الولاية. أما فوق هذا المستوى، فقد أوصت لجنة وضع مشروع الدستور بوجود محكمتين تتوسطان ما بين محاكم الاستئناف فى الولايات ومحكمة نيجيريا العليا (قمة النظام القضائى النيجيرى). وهاتان المحكمتان هما: محكمة الاستئناف الاتحادية (وتستأنف أمامها أحكام محاكم الاستئناف فى الولايات ما عدا المحاكم الشرعية)، ومحكمة الاستئناف الشرعية الاتحادية (وتستأنف أمامها أحكام محاكم الاستئناف الشرعية فى الولايات).[٤٣]

وقد أدى النص على إنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية فى مشروع دستور عام ١٩٧٩م، إلى إثارة ثائرة الأعضاء المسيحيين فى الجمعية التأسيسية ؛ حيث أصروا على ضرورة حذف النصوص المتعلقة بهذه المحكمة. بينما أصر الأعضاء المسلمون، وخاصة من الولايات الشمالية، على ضرورة إنشاء هذه المحكمة، وقدم كل فريق من المؤيدين والمعارضين حججاً عديدة لتدعيم موقفه، ووصلت المجادلات إلى حد الأزمة، عندما أعلن رئيس الجمعية التأسيسية حذف الجزء المتعلق بالمحكمة وإغلاق النقاش حول هذه القضية، حيث انسحب نحو(٩٣)عضواً من الأعضاء المسلمين بالجمعية، وتوقفت أعمالها على إثر ذلك. وأصبحت عملية التحول إلى الحكم

المدنى، بل والدولة النيجيرية ذاتها، مهددة بالانهيار، وتطلب الأمر تدخل رئيس الدولة، وتم التوصل فى النهاية إلى حل وسط، تم بمقتضاه النص فى الدستور على وجود محاكم شرعية استئنافية فى الولايات. أما على المستوى الاتحادى فلم تنشأ محكمة شرعية اتحادية كما كان مقترحاً، وبدلاً من ذلك تقرر أن يكون استئناف أحكام محاكم الاستئناف الشرعية فى الولايات أمام هيئة من ثلاثة قضاة من المتضلعين فى الشريعة الإسلامية، من بين قضاة محكمة استئناف الاتحادية.(٤٤)

وبهذا الحل الوسط هدأ الجدل حول هذه القضية إلى حين، ولكنه عاد من جديد ليحتل صدارة الأحداث عام ١٩٨٨م، خلال أعمال الجمعية التأسيسية لدستور ١٩٩٠م. ومرة أخرى عادت المجالات الحادة والتى أصابت أعمال الجمعية بالشلل، واستدعى الأمر تدخل القيادة العسكرية الحاكمة لإيقاف مجادلات الجمعية حول هذه القضية، ولم تتغير النتيجة عما تم التوصل إليه عام ١٩٧٨م. ومن ثم فإنه خلال المؤتمر الدستورى عام ١٩٩٥م، تم إقرار نفس الترتيبات الدستورية فى دستورى ١٩٧٩م و ١٩٩٠م فيما يتصل بمكانة الشريعة فى النظام القانونى النيجيرى، وهى الترتيبات التى تضمنها أيضاً دستور ١٩٩٩م.(٤٥)

ويبدو مما سبق أن المسلمين قد أخفقوا حتى الآن فى تحقيق اعتراف دستورى صريح بمكانة الشريعة على المستوى الاتحادى، ومن ثم عملوا على تعزيز مكانتها على مستوى الولايات، وتحديداً فى الولايات الشمالية المسلمة.

٣- <u>قضية الشريعة على مستوى الولايات</u>: الخلاف حول التطبيق الكامل للشريعة فى شمال نيجيريا:

ظلت الشريعة الإسلامية – كما رأينا – مطبقة فى شمال نيجيريا فى قضايا الأحوال الشخصية، إضافة إلى بعض قضايا القانون المدنى، ولكن مع عودة الحكم المدنى عام ١٩٩٩م، بدأت بعض ولايات الشمال الاتجاه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل كامل، وهو ما أثار مجادلات حادة فى سائر أنحاء نيجيريا، تطورت أحياناً إلى مصادمات دامية دمرت خلالها الممتلكات وقتل المئات.

وكانت ولاية " زمفرا" – إحدى الولايات الإسلامية فى شمال نيجيريا – قد اتخذت أول خطوة نحو تطبيق الشريعة بشكل كامل، عندما أعلن حاكمها، أحمد سانى، عن ذلك فى احتفال حاشد فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩م. وفى أعقاب ذلك، أعلنت ولايات شمالية أخرى عن اتخاذ خطوات نحو التطبيق الكامل للشريعة فيها، ومن بين هذه الولايات: سوكوتو ويوبى وكانو والنيجر وكادونا وكاتسينا وباوتشى، وغيرها. وكانت الخطوة الأولى عادة ما تتم من خلال قيام حكومة الولاية بتشكيل لجنة لمراجعة النظام القانونى القائم وتقنين الشريعة واستطلاع آراء سكان الولاية حول تطبيقها، وبعد تقديم اللجنة تقريرها، يصدر المجلس التشريعى فى الولاية قانوناً بتطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً، ويدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد التوقيع عليه من حاكم الولاية. وكانت ولاية زامفرا أول ولاية يدخل فيها تطبيق الشريعة حيز التنفيذ، وذلك فى يناير ٢٠٠٠م، وتبعتها بعد ذلك ولايات أخرى، من أهمها: سوكوتو وكانو، وتم بالفعل تنفيذ أحكام بالجلد فى أشخاص بسبب شرب الخمر أو قذف المحصنات دون دليل.(٤٦)

وقد أثارت هذه التطورات كثيراً من الجدل وردود الأفعال على مختلف المستويات فى سائر أنحاء نيجيريا، حيث دارت مجادلات بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا حول طبيعة الدولة النيجيرية من حيث كونها دولة

علمانية أم دينية أم متعددة الأديان، كما ثارت مجادلات حول طبيعة الاتحاد النيجيرى، وحدود ونطاق اختصاص الولايات التى يتكون منها، بالإضافة إلى نطاق تطبيق الشريعة، وعما إذا كانت ستطبق أيضاً على غير المسلمين والتشكيلات العسكرية فى الولايات التى أعلنت عن تطبيق الشريعة فى شمال نيجيريا.(٤٧)

كذلك فقد تفاوتت ردود الأفعال إزاء قضية التطبيق الكامل للشريعة فى بعض الولايات الشمالية.

أما بالنسبة للحكومة الاتحادية (الفيدرالية)، فقد تعامل رئيسها، أوباسانجو، مع هذه القضية بحذر، لطبيعتها الدينية من جهة ولكونه مسيحياً من جهة أخرى، ولكن أوباسنجو خرج عن حذره بعد المصادمات الدامية التى وقعت بين المسلمين والمسيحيين فى كادونا وغيرها خلال فبراير ٢٠٠٠، حيث طالب أوباسنجو بتعليق تطبيق الشريعة، ودعا إلى عقد اجتماع لمجلس الولايات الوطنى، حيث تم الاتفاق على تأجيل تطبيق الشريعة مؤقتاً، لكن لم تلتزم كل الولايات التى أعلنت عن تطبيق الشريعة بهذا الاتفاق، وبوجه عام، اتخذت الحكومة الاتحادية موقفاً معارضاً لتطبيق الشريعة بعد أحداث العنف حول القضية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠م. (٤٨)

وبالنسبة للجيش النيجيرى، فقد التزم الحياد إزاء الجدل حول تطبيق الشريعة، حيث أعلن المتحدث الرسمى باسم الجيش فى مؤتمر صحفى، يونيو ٢٠٠٠م، أن الجيش غير معنى بالتدخل فى هذه القضية، طالما أنه لا يتدخل بشكل مباشر فى الشئون السياسية ولا يشارك فى حكم البلاد، وباعتبار أن قضية تطبيق الشريعة هى قضية سياسية بكل المقاييس، وأن الجيش يتلقى أوامره من القيادة السياسية للبلاد.(٤٩)

أما المسيحيون فى نيجيريا، فقد اتخذوا موقفاً معارضاً، وبقوة، لتطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً فى بعض الولايات الشمالية، فقد أعلنت " الرابطة المسيحية النيجيرية " – والتى تعتبر من وجهة نظر الحكومة متحدثاً باسم المسيحيين هناك – عن معارضتها تطبيق الشريعة لأنها تحول دون انتشار المسيحية بسبب تطبيق حد الردة، كما نظمت الرابطة حلقة نقاشية حول القضية بعد أحداث العنف فى كادونا (فبراير ٢٠٠٠)، دعت إليها " أوجوكوو" زعيم الحركة الانفصالية فى جنوب شرق نيجيريا (١٩٦٧-١٩٧١)، مما أثار التساؤلات حول مغزى ظهور أوجوكوو بالذات فى مناقشة قضية حساسة كقضية تطبيق الشريعة (٥٠) !

وفى جنوب نيجيريا، هددت ولاية الأنهار بإعلان نفسها " ولاية مسيحية " رداً على شروع ولاية زامفرا فى تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً، كما طالب رئيس كنيسة Foursquare Gospel بوقف تطبيق الشريعة، ووصفها – خلال مؤتمر صحفى فى يونيو ٢٠٠٠م– بأنها " خليط ملفق جاء من قاع جهنم " على حد زعمه – واعتبر تطبيقها عودة إلى العصر الحجرى. وفى نفس السياق، طالب البعض بوقف صرف المخصصات المالية التى تقدمها الحكومة الاتحادية للولايات الشمالية فى حال مضيها قدماً فى تطبيق الشريعة، وأرسل فرع الرابطة المسيحية النيجيرية فى ولاية أوبو نداء استغاثة SOS إلى رئيس البلاد، بعدم إرسال شباب الخريجين المسيحيين لأداء الخدمة العامة فى الولايات الشمالية فى إطار برنامج " فيالق الخدمة الوطنية للشباب " (٥١).

وفى شمال نيجيريا، اتخذ ما يعرف بتجمع " وطنيو الحزام الأوسط " Middle Belt Patriots موقفاً مماثلاً، حيث أعلن – بعد اجتماع طارئ فى كادونا – أن المسيحيين لم يعلموا أولادهم من أجل التضحية بهم على "

مذبح " تطبيق الشريعة. ولم يقتصر رد فعل المسيحيين فى كادونا على ذلك، حيث قاموا بمظاهرات ضد تطبيق الشريعة، سرعان ما تحولت إلى عنف دمرت خلاله كثير من الممتلكات وقتل مئات الأشخاص، و ردد المسيحيون خلال هذه المظاهرات هتافات استفزازية للمسلمين من قبيل: " لا إسلام لا شريعة "، كما اعتدوا على كل شخص يبدو من مظهره أنه مسلم، كما هددت المناطق الجنوبية – ذات الأكثرية المسيحية – مثل ولاية كادونا، بالانفصال عن الولاية فى حال تطبيق الشريعة هناك.(٥٢)

وفى مواجهة هذا الموقف الرافض لتطبيق الشريعة من جانب المسيحيين النيجيريين، فقد قوبل تطبيق الشريعة بترحيب وتأييد حماسى من جانب جماهير المسلمين، وخاصة فى الولايات الشمالية، وهو ما عبرت عنه تلك الحشود الهائلة التى طافت شوارع " جوساو " عاصمة ولاية زامفرا، و" كانو" عاصمة ولاية كانو وغيرها من مدن الشمال، احتفالا بالإعلان عن تطبيق الشريعة فى هذه الولايات. وفى بعض الأحوال، كما حدث فى ولاية كانو فى يونيو ٢٠٠٠م، لم تمنع حرارة الجو الشديدة الجماهير المسلمة المتحمسة من الاحتفال ببدء تطبيق الشريعة، حيث ذكر أن مدينة كانو لم تشهد مثل هذا التجمع منذ عشرات السنين، ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى بعض المتشددين المسلمين، مثل الشيخ إبراهيم الزقزاقى، ذى التوجه الإيراني، الذى رفض تطبيق الشريعة فى إطار النظام القائم، حيث يطالب بإقامة دولة إسلامية فى نيجيريا(٥٣).

وقد حاول بعض الكتاب النيجيريين من غير المسلمين، تصوير تطبيق الشريعة فى الولايات الشمالية بأنه امتداد للصراع السياسى الإثنى بين شمال وجنوب نيجيريا، حيث يسعى السياسيون الشماليون من خلال ذلك إلى تقويض أركان نظام أوباسنجو، المسيحى الجنوبى، إلا أن حقيقة الأمر ليست

بهذه البساطة، ذلك أنه ليست هذه المرة الأولى التى تثار فيها قضية تطبيق الشريعة. كما أن أحمد سانى، حاكم ولاية زامفرا التى كان لها فضل السبق فى تطبيق الشريعة، رفع لواء تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً منذ عام ١٩٩٥م، قبل أن يصبح حاكماً لزامفرا، وقبل أن يتولى أوباسنجو السلطة بأربع سنوات. كما كان انتشار الجريمة والضغوط الشعبية عاملَيْن أساسيَيْن فى تطبيق الشريعة، وعلى سبيل المثال، عندما تلكأت حكومة ولاية كاتسينا فى تطبيق الشريعة، تزايدت الضغوط الشعبية عليها، واضطرت فى نهاية المطاف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق الشريعة هناك (٥٤).

ثالثاً – قضية التوتر والعنف الدينى:

فى ظل تعقيدات الواقع السياسى الاجتماعي فى نيجيريا، بما يتضمنه من مواريث تاريخية متفاوتة، وتعدديات دينية وإثنية وإقليمية متباينة، فإن حدوث التوتر والعنف الدينى أو الإثنى أو الإقليمى يعتبر أمراً طبيعياً ومتوقعاً. وقد تميزت الفترة الأولى بعد استقلال نيجيريا (١٩٦٠م–١٩٧٥م) بسيادة التوتر والعنف الإثنى والإقليمى، و لكن منذ عام ١٩٧٥م، برز التوتر والعنف الدينى ليضيف بعداً جديداً لا يقل خطورة عن التوتر والعنف الإثنى والإقليمى، وذلك مع تصاعد دور الدين فى الحياة العامة فى نيجيريا منذ ذلك الحين، وقد حدث التوتر والعنف الدينى سواء بين المسلمين وبعضهم البعض أو بين المسلمين وغيرهم.

١– **التوتر والعنف الدينى بين المسلمين وبعضهم البعض:** سبقت الإشارة إلى بعض حالات التوتر والعنف الدينى بين المسلمين وبعضهم البعض، كما حدث بين أتباع الطرق الصوفية (القادرية والتيجانية) قبل عام ١٩٧٨م، وبين أتباع هاتين الطريقتين من جهة وأتباع جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة

منذ عام ١٩٧٨م، وكذلك العنف واسع النطاق الذى قام به أتباع محمد ماروا (مايتاتسين) منذ عام ١٩٨٠م[٥٥].

ورغم أن محمد ماروا (مايتاتسين) كان فى الأصل معلماً للقرءان، إلا أنه هو وأتباعه اعتنقوا أفكاراً ليست من الإسلام فى شئ، من قبيل إنكار السنة وعدم التوجه فى الصلاة إلى مكة ...إلخ، ثم جاءت أفعالهم العنيفة ضد المسلمين دون تمييز لتؤكد ذلك. وكانت البداية فى مدينة كانو – كبرى مدن شمال نيجيريا – عام ١٩٨٠م، حيث لم يتركوا أحداً صادفوه، مسلماً أو غير مسلم، طفلاً أو شيخاً، رجلاً أو امرأة، إلا قتلوه أو أصابوه. وتطلب الأمر تدخل قوات الجيش النيجيرى، وأسفرت هذه الأحداث عن مصرع ما بين أربعة آلاف وستة آلاف شخص. وفى عام ١٩٨٢م تجددت أعمال العنف من جانب أتباع مايتاتسين، و لكن هذه المرة فى مدينة "مايدوجورى " حيث قتل نحو(٤٥٠) شخصاً. وفى عام ١٩٨٤، وخلال أعمال العنف التى قام بها أتباع مايتاتسين فى يولا (بشمال نيجيريا)، لقى ما بين (٥٠٠ و ١٠٠٠) شخص مصرعهم، وفى عام ١٩٨٥، قام هؤلاء بأعمال عنف فى جومبى (بشمال نيجيريا أيضاً) قتل خلالها نحو (١٠٠)شخص. وفى عام ١٩٩٨م، قتل نحو(١٢) شخصاً خلال مصادمات بين قوات الشرطة وأتباع مايتاتسين فى مدينة لاجوس، العاصمة السابقة لنيجيريا [٥٦].

ويرجع هذا التوتر والعنف بين المسلمين وبعضهم – ضمن عوامل أخرى – إلى اختلافات المذاهب والطرق، ويدخل فى ذلك أيضاً بعض مواقف التوتر بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعية فى شمال نيجيريا، والتى أدت إلى حدوث إصابات بين الطرفين أحياناً. وبالإضافة إلى هذه الاختلافات فى المذاهب والطرق، هناك تمايزات إثنية (عرقية) وإقليمية بين المسلمين فى نيجيريا والتى كانت مصدراً للتوتر فى بعض الأحيان. ففى شمال نيجيريا

هناك تمايز بين الهوسا فولانى والكانورى، وهذا التمايز له خلفياته التاريخية منذ أيام خلافة سوكوتو ومملكة بورنو. كذلك، هناك تمايز إثنى إقليمي بين المسلمين الهوسا (الشماليين) والمسلمين اليوروبا (الجنوبيين) ؛ وذلك نتيجة اختلاف دور الإسلام فى بلاد الهوسا واليوروبا تاريخيا، حيث شكل الإسلام أساس النظام السياسى الاجتماعي فى بلاد الهوسا قبل الاستعمار بينما، لم يقدر له أن يقوم بنفس الدور فى معظم بلاد اليوروبا. كذلك، فقد حافظ المسلمون اليوروبا – رغم إسلامهم – على كثير من معتقداتهم وطقوسهم الوثنية، ومن بينها الاحتفال بـــ " عيد هوروه ". وقد تسبب عدم احترام الهوسا المقيمين فى بلاد اليوروبا لطقوس هذا الاحتفال – ضمن عوامل أخرى – إلى أعمال عنف ضد الهوسا فى بلدة " ساجامو "، بجنوب نيجيريا، فى يوليو ١٩٩٩م، ورداً على ذلك، قام الهوسا بأعمال عنف ضد اليوروبا المقيمين فى شمال نيجيريا [٥٧].

٢- التوتر والعنف الدينى بين المسلمين وغير المسلمين:

مع تزايد دور الدين فى الحياة العامة فى نيجيريا منذ عام ١٩٧٥م، ومع تزايد واتساع نطاق الجدل بين المسلمين وغير المسلمين، وتحديداً المسيحيين، حول العديد من القضايا. كالعلاقة بين الدين والدولة، وتطبيق الشريعة الإسلامية وغيرها، فقد ساد مناخ من التوتر بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا، أدى فى مناسبات عديدة إلى وقوع مصادمات عنيفة بين الطرفين، كان بعضها دمويا. كانت البداية عام ١٩٧٦م، فى محاولة الانقلاب الفاشل التى قام بها "ديمكا" المسيحى، وقتل خلالها رئيس الدولة " محمد مرتضى الله " المسلم، حيث ثارت شكوك حول وقوف بعض القوى الدينية، داخل وخارج نيجيريا، وراء المحاولة الانقلابية. بعد ذلك بعامين، سادت أجواء التوتر الجاد بين المسلمين و المسيحيين فى نيجيريا، نتيجة الخلاف حول قضية إنشاء

محكمة استئناف شرعية إسلامية خلال أعمال الجمعية الدستورية عام ١٩٧٨، وهو ما هدد بنشوب حرب أهلية دينية بين الفريقين حينئذ [٥٨].

وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وقعت أعمال عنف بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا فى مناسبات عديدة، ولأسباب مختلفة، ومن بينها: [٥٩]

أ-أحداث العنف فى كانو بشمال نيجيريا عام ١٩٨٢م، نتيجة الخلاف حول إنشاء كنيسة جديدة بالقرب من أحد المساجد، وأدت هذه الأحداث إلى احتراق بعض الكنائس فى المدينة.

ب - أحداث كافنشان بولاية كادونا، فى شمال نيجيريا، فى مارس ١٩٨٧م، بين الطلاب المسلمين والمسيحيين فى كلية المعلمين العليا، وذلك بسبب ما ذكر عن قيام المسيحيين بتحريف القرءان الكريم، وسرعان ما اتسع نطاق العنف مما أدى إلى مصرع نحو ثلاثين شخصاً، وتدمير المساجد والكنائس والسيارات والمنازل والفنادق. وبعد هذه الأحداث بشهرين، تحولت كلية " الملكة أمينة " للطالبات إلى أرض معركة مفتوحة بين الطالبات بسبب الخلاف حول ارتداء الزى الإسلامي، وتطلب الأمر تدخل قوات مكافحة الشغب.

ج – المصادمات العنيفة فى جامعة أحمد بيللو فى زاريا، شمال نيجيريا، بين الطلاب المسلمين والمسيحيين، طوال ليلة ١٣ يونيه ١٩٨٨م، وقتل خلالها شخص واحد على الأقل، وأصيب نحو مائة بإصابات بالغة، بسبب الخلاف حول أى الدينين، الإسلامى أو المسيحى، هو الذى فاز فى انتخابات اتحاد الطلاب بالجامعة !

د – الانقلاب العسكرى الدموى الفاشل، الذى وقع فى أبريل ١٩٩٠م، ضد نظام إبراهيم بابانجيدا، و قادة الرائد أوركار، وهو مسيحى من جماعات

الأقليات الشمالية، وأعلن قائد الانقلاب، بعد الاستيلاء على مبنى الإذاعة فى بداية الانقلاب، عن فصل الولايات الشمالية المسلمة عن نيجيريا [٦٠].

هـ- أحداث العنف فى باوتشى، بشمال نيجيريا، فى أبريل ١٩٩١م، بين المسلمين والمسيحيين، وقتل خلالها نحو (١٠٠٠) شخص ؛ وذلك بسبب محاولة المسيحيين ذبح الخنازير فى مذبح محلى هناك.

و- المصادمات العنيفة فى كانو، بشمال نيجيريا، فى أكتوبر ١٩٩١م، وقتل خلالها أكثر من (٣٠٠)شخص، وذلك فى أعقاب المظاهرات التى قام بها المسلمون احتجاجاً على السماح لأحد المبشرين المسيحيين بجولة فى الولاية، بينما لم يسمح بذلك لأحد الدعاة المسلمين.

ز- أحداث العنف بين القطف (المسيحيين) والهوسا (المسلمين) فى منطقة زاريا، جنوب ولاية كادونا، فى مايو ١٩٩٢م، وقتل خلالها نحو (١٠٠٠) شخص، ودمَر العديد من المساجد والكنائس ؛ وذلك بسبب الخلاف حول موقع إقامة سوق محلى بالمنطقة، وشعور القطف بسيطرة الهوسا عليهم من خلال أمير زاريا.

ح- المصادمات التى وقعت فى مدينة جوس، بوسط نيجيريا، بين المسلمين والمسيحيين فى أبريل ١٩٩٤م، وقتل خلالها نحو خمسة أشخاص.

ط- أحداث العنف بين المسلمين والمسيحيين فى بورنو، بشمال نيجيريا، فى فبراير ومارس ١٩٩٩، وقتل خلالها عديد من الأشخاص بسبب الخلاف نحو(١٣٠) شخصاً ودمرت عشرات المنازل وغيرها من الممتلكات.

ك-المصادمات الدامية فى ولاية كادونا فى فبراير ٢٠٠٠م، وقتل خلالها ما بين (٢٠٠ و ٤٠٠) شخص، كما أحرق العديد من المساجد والكنائس والمنازل ؛ وذلك بسبب الخلاف بين المسلمين والمسيحيين حول تطبيق الشريعة فى الولاية، وكان لهذه الأحداث انعكاساتها فى مناطق أخرى من

نيجيريا، حيث قام المسيحيون فى ولاية أبيا – بجنوب شرق البلاد – بقتل عشرات الأشخاص من الهوسا المسلمين، وذلك كرد فعل انتقامى على أحداث فبراير ٢٠٠٠م فى كادونا، والتى قتل خلالها العديد من المسيحيين من أهالى ولاية أبيا.

خـــاتمة:

يتبين لنا فى ختام هذا البحث أن بداية القرن العشرين الميلادى لم تكن كنهايته بالنسبة للمسلمين فى نيجيريا. ففى بداية القرن، لم تكن نيجيريا قد ظهرت للوجود أصلاً، وكان المسلمون فى شمال نيجيريا الحالية بوجه خاص يعيشون فى ظل نظم وكيانات سياسية تتخذ من الإسلام – ولو من الناحية الرسمية – أساساً لها، وكان من أهم هذه النظم والكيانات السياسية – كما رأينا – خلافة سوكوتو وإمارة جواندو. لكن مع نهاية القرن، كان المسلمون قد أدمجوا منذ فترة غير قصيرة فى إطار تعددى، هو نيجيريا المعاصرة، وجاءت نهاية القرن والجدل على أشده بين المسلمين والمسيحيين حول تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً فى بعض الولايات النيجيرية الشمالية. وفيما بين البداية والنهاية، واجه المسلمون فى نيجيريا العديد من القضايا والتحديات، فى مجتمع متعدد الأعراق والثقافات واللغات و الأديان. وبعض هذه القضايا والتحديات يمس حياة المسلمين وممتلكاتهم كالتوتر والعنف الدينى سواء من جانب بعض الحركات المتطرفة، كحركة مايتاتسين، أو نتيجة الاحتكاكات والمصادمات بين المسلمين والمسيحيين هناك. وبعض هذه القضايا والتحديات يمس قواعد الإسلام و شرائعه، كتلك القضايا والتحديات المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة، ومكانة الشريعة فى النظام القانونى النيجيرى والنصوص الدستورية التى تتعارض مع حد الردة وتشجع على

الزواج المختلط بين النيجيريين، بغض النظر عن الدين أو الموطن أو الأصل الإثنى (العرقى) ...إلخ.

وفى مواجهة هذه القضايا والتحديات، طرحت العديد من الخيارات والبدائل، منها: الانفصال، والدولة الدينية والدولة العلمانية، والدولة متعددة الأديان. أما خيار الانفصال، فقد طرح فى أكثر من مناسبة منذ خمسينيات القرن العشرين، وكانت هناك محاولات لوضعه موضع التنفيذ بالفعل، كان من أشهرها محاولة انفصال الإقليم الشرقى باسم جمهورية بيافرا خلال الفترة ١٩٦٧م-١٩٧٠م، وحاول الانفصاليون تطوير القضية على أنها قضية صراع دينى بين المسيحيين (البيافريين) والمسلمين (الاتحاديين)، كما شهد عام ١٩٩٠م محاولة فصل الولايات الشمالية المسلمة عن الاتحاد النيجيرى على يد زعماء الانقلاب العسكرى الفاشل الذى وقع حينئذ.

وأما خيار الدولة الدينية فقد طرحته العديد من القيادات والحركات الإسلامية فى نيجيريا، وفى المقابل طرحت القيادات والحركات المسيحية خيار الدولة العلمانية والفصل بين الدين والدولة. وبين هذين النقيضين، طرح قطاع عريض من المسلمين خيار الدولة متعددة الأديان كحل وسط بين الدولة الدينية والدولة العلمانية، حيث فى ظل الدولة متعددة الأديان لا تتخذ الدولة ديناً رسمياً لها، وفى نفس الوقت لا يكون هناك فصل كامل بين الدين والدولة، وإنما تلقى مختلف الأديان معاملة متساوية من جانب الدولة، وخاصة من حيث دور الدولة فى المجال الدينى.

ويبدو أن هذا الخيار الأخير هو أكثر الخيارات ملاءمة فى ظل الظروف الراهنة فى نيجيريا، ويقترب هذا الخيار من الخبرة التاريخية للمجتمعات الإسلامية؛ حيث كانت التعددية إحدى سماتها الأساسية، ولكن مع فارق جوهرى، وهو أنه فى الماضى كان الإسلام هو أساس النظام السياسى

الاجتماعي، وكان النظام العام للمجتمع – رغم تعدديته – إسلامياً، أما فى ظل خيار الدولة متعددة الأديان، فإن الإسلام سيكون ديناً على قدم المساواة مع غيره من الأديان فى نيجيريا، حتى ولو كانت وثنية. وقد يكون هذا خياراً ملائماً – فى ظل الظروف الراهنة – على المستوى الوطنى، أما على مستوى الولايات التى يشكل المسلمون أغلبية فيها، فيمكن أن يكون للإسلام دور أكبر فى تنظيم حياة المسلمين فى تلك الولايات، وفى هذه الحالة فإن استمرار الشكل الاتحادى (الفيدرالى) الحالى للدولة النيجيرية واحترام حقوق الأقليات يعتبر أمراً حيوياً لنجاح هذا الخيار [٦١].

مراجع ومصادر البحث:

(١) انظر حول التوسع الاستعمارى البريطانى وإنشاء نيجيريا الحديثة : د.عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، الإسلام والحضارة الإسلامية فى نيجيريا (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤) ص ص ٢٤٤-٢٩٣ ، وانظر أيضاً :

R. A. Adeleye , Power and Diplomacy in Northern Nigeria , 1804-1906 (London : London Group Limited , 1977), pp. 117-327; Michael Crowder , The Story of Nigeria (London : Faber and Faber Limited , 1980), pp. 139-258; Obaro Ikime , The Fall of Nigeria , The British Conquest (London : Heinemann Educational Books, Ltd, 1977).

(٢) انظر حول أنماط التعددية فى المجتمع النيجيرى :

د. إبراهيم نصر الدين ، الاندماج الوطنى فى إفريقيا : نموذج نيجيريا (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ١٩٩٧) ص ص ١٦-٢٠ ؛ صبحى على محمد قنصوه ، مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٠-٦٣.

(٣) سوف يستخدم الباحث فى هذه الدراسة مفهوم " جماعة إثنية " بدلاً من مفهوم " جماعة عرقية ؛ نظراً لما يحمله المفهوم الأخير من دلالات سلالية، ولأن الجماعة الإثنية تستند فى تميزها ليس فقط إلى الروابط الموروثة اعتماداً على عوامل بيولوجية ولكن أيضاً ، وبدرجة لا تقل أهمية ، على المشاركة الجماعية فى الإيمان بجملة من القيم والمعتقدات المشتركة ، انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، التعددية وأزمة بناء الدولة فى إفريقيا الإسلامية (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ١٩٩٦) ص ص ٢٥-٢٧ ، وانظر أيضاً حول التعددية الإثنية فى نيجيريا:

Harold D. Nelson et. al., Area Handbook for Nigeria (Washington : Foreign Area Studies of American University , 1972) pp. 103-125, 271-283.

(٤) انظر أيضاً حول التعددية الدينية فى نيجيريا :

إبراهيم محمد بيللو ، " أحوال الإسلام والمسلمين فى نيجيريا ، فى: الإسلام والمسلمون فى أفريقيا ، أعمال ندوة الإسلام والمسلمون فى إفريقيا ، والتى عقدتها جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (طرابلس ، ليبيا) فى القاهرة خلال الفترة ١٨-١٩ يوليو ، ص ٤٠٨ ، حيث ذهب الكاتب وهو نيجيرى ، إلى أن نسبة المسلمين فى نيجيريا تتراوح بين ٦٥-٧٠ % من السكان.

(٥)عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، مرجع سابق.ذ. ، ص ص ٢٠-٢٤ ؛ آدم عبد الله الألورى ، نسيم الصبا فى أخبار الإسلام وعلماء بلاد يوربا (القاهرة : مكتبة وهبة ، ط٣ ، ١٩٩٠) ص ص ٤٦-٥٥ ؛ وانظر أيضاً :

S.A. Balogun , " Islam in Nigeria : Its Historical Development " ,in: J. A. Atanda et. al (eds.), Nigeria Since Independence , The First Twenty – Five Years (Ibadan : Heinemann Educational Books (Nigeria) Ltd, 1989) pp. 57-59.

(٦)A. E. Ekoko and L.O. Amadi," Religion and Stability in Nigeria ", in: J.A Atanda et al., op. Cit., p.111.

(٧) د. إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٩ ؛ د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم مرجع سابق ، ص ص ٢٧-١٠٢ ، ٢٢٥-٢٤٢ ؛ وانظر أيضاً :

Michael Crowder , op.cit., pp. 24-45 , 69-97; R. A. Adeleye , op.cit., pp. 23-113.

(٨) انظر إجمالاً :

د. إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩-٩٧ ؛ حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى إفريقيا مع التطبيق على نيجيريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ ؛ صبحى قنصوه مرجع سابق ، ص ص ١٣٨-١٩٧.

(٩) انظر – أيضاً – :

صبحى على محمد قنصوه ، التجربة الديمقراطية فى نيجيريا خلال الجمهوريتين الأولى والثانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٤ .

(١٠) S.A.Balogun , op. cit., p. 61.

(١١) انظر أيضاً : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الأفريقية (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ١٩٩٨) ص ص ١٦٠-١٦١.

(١٢) د. نازلى معوض أحمد يوسف ، الحركة الانفصالية فى نيجيريا ، قضية بيافرا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٤.

(١٣) د. إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤-٦٤ ، صبحى قنصوه ، مشكلة الاندماج الوطنى ..، مرجع سابق ، ص ١٦١.

(١٤) S.A. Balogun , op.cit., pp. 59, 61.

(١٥) Ekoko and Amadi , op.cit., p.117 ; Muhammad Sani Umar , " Islam in Nigeria : Its Concept , Manifestations and Role in Nation – Building " ;in: J.A. Atanda et al., op.cit.,p. 85.

(١٦) انظر ص ص ١٦-٢٥ من هذه الدراسة .

(١٧) صبحى قنصوه ، التجربة الديموقراطية ...، مرجع سابق ، ص ص ١٧٧- ٢٤٣.

(١٨) المرجع السابق ، ص ص ١١٣، ١١٤.

(١٩) The Constitution of the Federal Republic of Nigeria , 1979 (Lagos : Ministry of Information , 1979).

وانظر أيضاً ص ص من هذه الدراسة .

(٢٠) د. إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق، ص ص ٧٥–٩٧ ؛ محمد عاشور مهدى ، " التطورات السياسية فى نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطى فى إفريقيا "؛ فى: أمتى فى العالم : حولية قضايا العالم الإسلامى (القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ١٤١٩هـ /١٩٩٩ م) ص ص ٥١٣–٥١٦ ، وانظر أيضاً:

Africa South of the Sahara , 2000 (London : Europa Publications , Limited , 1999) pp. 820-829.

(٢١) Jibrin Ibrahim ,"Religion and Political Turbulence in Nigeria " ,The Journal of Modern African Studies, vol.29, No.1 , 1991, pp. 130, 131.

(٢٢) د. إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٨٥ ،٨٦ ،٨٨ ،٩٠.

(٢٣) Africa South of the Sahara , op.cit., p.829.

(٢٤) انظر إجمالاً حول الحركات والتنظيمات الإسلامية فى نيجيريا : د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥–٢٦ ؛

S.A. Balogun , op. Cit., pp. 59-65; Muhammad Sani Umar , op. Cit., pp. 78, 79, 82, 89 ; Ekoko and Amadi , op. Cit., pp. 122-128 ; Muhammad Sani Umar , " Changing Islamic Identity in Nigeria from the 1960s : From Sufism to Anti-Sufism " ;in :Louis Brenner (ed.), Muslim Identity and Social Change in Sub-Saharan Africa (London : C. Hurst & Co. (Publishers) ltd., 1993), pp. 154-178

(٢٥) S.A. Balogun , op. cit., p. 62 ; Muhammad Sani Umar , " Islam in Nigeria …", op. Cit ., pp. 76-78.

(٢٦) Jibrin Ibrahim , op. Cit., p. 123; Muhammad Sani Umar , " Changing Islamic Identity …", op. cit ., pp. 167-168.

(٢٧) Ekoko and Amadi , op. cit., pp. 122, 127, 128 ; Muhammad Sani Umar, " Islam in Nigeria …", op. cit., , p. 90

(٢٨) Ekoko and Amadi , op. cit., p.123.

(٢٩) إبراهيم محمد بيللو، م.س.ذ.، ص ص ٤١٨–٤١٩ ؛ آدم عبد الله الألورى،م.س.ذ. ص٨٤؛ Jibrin Ibrahim , op. Cit., pp. 123, 124 ; S.A. Balogun , op. Cit., p.61 ; Ogbu U. Kalu , " Religions in Nigeria : An Overview", in J.A. Atanda et al., op. cit., pp. 18-20.

(٣٠) Ekoko and Amadi , op. cit., pp.116, 117; Jibrin Ibrahim , op. cit.,p.124 ; M. Y. Nabofa , " Christianity in Nigeria : Its Role in Nation – Building " ;in: J.A. Atanda et al., op. cit., p. 107; Toyin Falola , " Christianity Radicalism and Nigerian Politics " in: Paul A. Bechett and Crawford Young (eds.), Dilemmas of Democracy in Nigeria , (Rochester , N.Y. : University of Rochester , press, 1997) pp.265-281.

(٣١) Toyin Falola , op. cit., pp. 266, 268-270,278.

(٣٢) Ugbu Kalu, op.cit., pp. 20-21 ; S.A. Balogun ,p. 66; J.A. Atanda, " Conclusion : Paradoxes and Problems of Relegion and Secularism in Nigeria : Suggestions and Solutions " ;in: J. A. Atanda et. al., op. cit., pp. 184, 185,187.

(٣٣) The Constitution of the Federal Republic of Nigeria , 1979(Lagos : Ministry of Information , 1979); The Constitution of the Federal Republic of Nigeria , 1999 at : http:\\www.lagos-online.com\1999-Constitution – of – federal , htm.

(٣٤) J. A. Atanda , op.cit., pp.184,185; Muhammad Sani Umar , op. cit., pp.76,79,80.

(٣٥) صبحى قنصوه ، مشكلة الاندماج الوطنى ... ، مرجع سابق ،ص ١٢٩، وانظر أيضاً :-
Toyin Falola , op. cit., pp. 270, 271; Prter B. Clarke , West Africa and Islam (London : Edward Arnold (Publishers), Ltd., 1982), pp.249, 250.

(٣٦) د. إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق ،ص ٨٥؛ وانظر أيضاً :
Muhammad Sani Umar, "Islam in Nigeria…", op.cit., pp.80,81; Toyin Falola , op. cit., p.275.

(٣٧) د. إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق ، ص ٨٤ ؛ وانظر أيضاً :
Toyin Falola , op. cit., p. 272.

(٣٨) M. Y. Nabofa , op. cit., p. 107 ; Ekoko and Amadi , op. cit., pp. 121 , 128 ; Toyin Falola , op. cit., p. 276.

(٣٩) د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٩-٢٢٢ ؛ آدم عبد الله الألورى ، مرجع سابق. ، ص ص ٦٨-٩٨ ؛ وانظر أيضاً :
Muhammad Sani Umar, "Islam in Nigeria…", op. cit., pp.73-75.

(٤٠) David D. Laitin , Hegemony and Culture : Politics and Religious Change among the Yoruba (Chicago : The University of Chicago Press, 1986) p.2 ; Muhammad Sani Umar, op. cit., pp.76,77.

(٤١) David D. Laitin ,op. cit., p.2 ; Keith Panter – Brick , " The Constitution Drafting Committee " ;in: Keith Panter – Brick (ed.), Soldiers and Oil, The Political Transformation of Nigeria (London : Frank Cass and Co., Ltd., 1978)p. 341.

(٤٢) David D. Laitin , " The Sharia Debate and the Origins of Nigeria's Second Republic", The Journal of Modern African Studies, vol.20, No.3 , 1982, pp. 411, 412 , 415 , 417.

(٤٣) Keith Panter – Brick , op. cit., pp.390-343; Billy J. Dudley , An Introduction to Nigerian Government and Politics (Bloomington : Indiana University Press, 1982) pp. 155-158.

(٤٤) Peter Clark , op. cit., pp.250-252; Billy Dudley , op. cit., pp. 162-164' David Laitin , Hegemony and Culture …, op. cit., p. 9 ; Don Ohadike , " Muslim-Christian Conflict and Political Instability in Nigeria " ;in: John O. Hunwick (ed.),

Religion and National Integration in Africa : Islam , Christianity and Politics in the Sudan and Nigeria (Evanston : Northwestern University , 1992) pp. 116-118.

(٤٥) Jibrin Ibrahim , op. cit., pp. 130,131; Sabo Bako, " Muslims , State and the Struggle for Democratic Transitions in Nigeria : From Cooperation to Conflict " ;in: Paul A. Beckett and Crawford Yong (ed.), Dilemmas of Democracy in Nigeria (Rochester , N.Y. : University of Rochester Press.

(٤٦) BBC News , " Nigerian Muslims Welcome Sharia Law" at : http://news. bbc.co. uk/hi/english/africa/newsid ; " Will Sharia Law Divide Nigeria" ,at: http// www.stratfor.com/meaf/specialreports/special28. htm ; "Zamfara State Formalizes Islamic Law ", at : http://www.Nigeriacentral.com/zamfara 2k.htm; Economist, " Islamist Push", vol.353, No.8144, p.48; The Nigerian Guardian Online, July 5, 2000, at: http://www.ngrguardiannews.com/news2.

(٤٧) Kayode Adaramoye "Sharia and the 1999 Constitution " March 8, 2000, at Muhammed Haruna , " Sharia : www.nagrguardiannews.com/politics;http:// Where the Problem Lies" , at: http://www.ndirect.co.uk/~n.today/issue156.htm; Tundi Asaju, " Sharia Fire Rages on " , at :http://www.newswatchngr.com/sr31.htm.

(٤٨) Stratfor.com, " States in Northern Nigeria Challenge the President" at : http://www.stratfor.com/MEAF/commentary .

(٤٩) Joseph Aimienmown," Sharia : The Military and the Nation's Unity " at : http:// www.postexpresswired.com.

(٥٠) Today Newspaper, " The Kaduna Holocaust II ", at : http:// www.ndirect.co.uk/~n.today/disc 158.htm

(٥١) Austin Ogwuda and Paul Odili, " Delta Assembly asks NYSC not to post indigenes to Sharia States" , at:http:// www.vanguardngr.com ; The Guardian Online, "Cleric Seeks halt to Sharia adoption " and "Sharia : CAN warns on NYSC posting " both at :http:// www.ngrguardiannews.com/news2 .

(٥٢) The Guardian Online, "Sharia : CAN warns…",op. Cit., The Guardian Online, " Sharia: Southern Kaduna may secede " at :http://www.ngrguardiannews.com/news2; Aliyu Hayatu " perspective ", at :http://www.ndirect.com.uk/~n.today/persp156.htm .

(٥٣) BBC News " Nigeria's Kano State Celebrates Sharia ", BBC News, " Nigerian Muslims Welcome Sharia Law ", both at :http:// www. news.bbc.co.uk/ hi/english/ world/Africa/newside; The Economist, " Islamist Push", op.cit.,; p.48.

(٥٤) Stratfor .com , " States in Northern Nigeria Challenge President", at : http:// www.Stratfor.com/MEF/commentary ; and "Will Sharia Law Divide Nigeria ", ; Today http://www.stratford.com/meaf/specialreports/special28.htmat : Newspaper, " The Kaduna Holocaust II ", op. Cit.; The Guradian Online, "Despite Clamour, Yar'Adua Cautions on Sharia", at: http://www.ngrguardiannews.com/politics .

(٥٥)راجع ص ص من هذه الدراسة .

(٥٦) Ekoko and Amadi, op. cit., pp. 127; Don Ohadike, op. cit., p.114 ; Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record (New York and London : Africana Publishing Company) , vol. XIII, 1980-81, p. B576, vol. XV , 1982-83,p. B 540, vol. XVI ,1983 –84, pp.B525, B526; About.com, " Religious Freedom Report : Nigeria " , at : http:// atheism.about.com/religion/atheism/library/ir99.

(٥٧) آدم عبد الله الألورى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩-١٢١ ؛ وانظر أيضاً :

Eghosa E. Osaghae, " Managing multiple minority problem in a divided society : the Nigerian experience " , The Journal of Modern African Studies, vol. 36, No.1, 1998,p.8; BBC News, " Uneasy Calm Follows Nigerian ethnic fighting" , at: http://news.bbc.co.uk/low/english/africa/newsid.

(٥٨) Ekoko and Amadi, op. cit., p.119;

وراجع أيضاً: ص٢٠-٢٢ ص من هذه الدراسة .

(٥٩) Jibrin Ibrahim, op. cit., p.121;Africa South of the Sahara , op. cit., pp. 821,822; Eghosa E. Osaghae, Crippled Giant : Nigeria Since Independence (London : C.Hurst & Co (publishers), Ltd., 1998)pp.250,251.

(٦٠) أنظر أيضاً:

Julius O. Ihonvbaire, " A Critical Evaluation of the Failed 1990 Coup in Nigeria ", The Journal of Modern African Studies, vol. 29, No. , 1991, p.616.

(٦١) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، التعددية وأزمة بناء الدولة فى أفريقيا الإسلامية ، مرجع سابق، ص ص ٦١،٦٢ .